



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 22 تموز/يوليه 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 23 تموز/يوليه 2010 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2010/018*
Original: English

تقرير الأونكتاد يقول إن بإمكان الشركات عبر الوطنية أن تعزز مساهمتها في تحقيق نمو اقتصادي منخفض الكربون

جنيف، 22 تموز/يوليه 2010 - يفيد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010، الصادر عن الأونكتاد، بأن مشاركة الشركات عبر الوطنية والاستخدام الاستراتيجي للاستثمارات الأجنبية من شأنهما مساعدة الاقتصادات النامية والانتقالية على تحقيق انطلاقة سريعة للتنمية الاقتصادية "المنخفضة الكربون".

وعلى الرغم من بطء تقدم المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، فإن من الممكن التصدي جزئياً للمسائلتين الأساسيتين اللتين تشغلان البلدان النامية - وهما التمويل والتكنولوجيا - عن طريق تسخير موارد الشركات عبر الوطنية بشكل أفضل. ويقول التقرير إن باستطاعة الحكومات القيام بذلك عن طريق اعتماد برامج وطنية لتعزيز الاستثمارات "النظيفة".

وقد أصدر الأونكتاد اليوم النسخة العشرين من تقريره الرئيسي: تقرير الاستثمار العالمي. ويحمل تقرير عام 2010 العنوان الفرعي "الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون"⁽¹⁾. وهو يتناول مشاركة الشركات عبر الوطنية في التحول إلى نمو اقتصادي منخفض الكربون، وما يرتبط بهذه المشاركة من خصائص ومساهمات وقطاعات رئيسية وعوامل محددة. ويحلل التقرير الخيارات السياساتية الحكومية التي من شأنها تعزيز هذا التحول.

ويقول التقرير إن بمقدور الشركات عبر الوطنية أن تساهم في خفض الانبعاثات عن طريق تحسين عمليات الإنتاج في أعمالها وعلى امتداد سلاسل القيمة، وعن طريق إنتاج وتسويق سلع وخدمات أنظف. وتستطيع الشركات عبر الوطنية، في هذا السياق، أن توفر ما تحتاجه الجهود العالمية بشدة لمكافحة تغير المناخ، أي رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتقدمة. ويشير التقرير إلى أن الشركات عبر الوطنية تقدم بالفعل هذا النوع من المساهمات.

ويقدّر الأونكتاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميادين الأعمال التجارية الرئيسية المنخفضة الكربون وحدها (مصادر الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والتكنولوجيا المنخفضة الكربون) بما يقارب 90 مليار دولار في عام 2009.

* للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, <http://www.unctad.org/pressunctadpress@unctad.org>.

(1) يمكن الحصول على "تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون" (WIR10) (رقم المبيع - 978-10.II.D.2, ISBN: 92-1-112806-2) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر هو 95 دولاراً أمريكياً (مع تخفيض نسبته 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية و75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويشمل السعر الكتاب والقرص المدمج. ويرجى من الزبائن الذين يرغبون في اقتناء الكتاب وحده أو القرص المدمج وحده، أو الحصول على كميات كبيرة منهما إرسال استفساراتهم إلى مكاتب بيع المنشورات. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات من بلدان منطقة أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org. United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 8302 or +1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: <http://www.un.org/publications>

ورغم أن مستوى الاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون مرتفع أساساً، فإن ثمة احتمالات قوية لتحقيق تدفقات استثمارية إضافية منخفضة الكربون مع تحرك العالم نحو اقتصاد منخفض الكربون. ويدخل قطاعا الطاقة والصناعة ضمن المجالات التي يمكن أن يكون للاستثمارات الأجنبية فيها تأثيراً هاماً ومباشراً على خفض الانبعاثات. ويمكن أن تستفيد قطاعات النقل والبناء وإدارة النفايات والتحريج والزراعة بدورها من مشاركة الشركات عبر الوطنية، ولكن بصورة غير مباشرة غالباً، حسب التقرير. فبمقدور الشركات عبر الوطنية، مثلاً، أن تورّد المركبات الكهربائية التي تحدّ من الانبعاثات في قطاع النقل، أو بإمكانها أن تمارس نفوذها على موردي منتجاتها الزراعية لكي ينتهجوا ممارسات مستدامة. ويدرك الأونكتاد ما قد يترتب على الاستثمارات الأجنبية الخفيفة الكربون من آثار سلبية، ولذا فهو يقترح استكمال الجهود الرامية إلى اجتذاب الأنشطة الاستثمارية المنخفضة الكربون للشركات عبر الوطنية، باعتماد السياسات الحكومية الملائمة في مجال المنافسة وعلى الصعيدين الصناعي والاجتماعي.

وثمة شاغل آخر يتمثل في إمكان نقل المرافق التي تنبعث منها غازات الدفيئة إلى مناطق تكون التشريعات البيئية فيها أكثر تساهلاً. ويتطرق التقرير إلى هذا "التسرب الكربوني" مشيراً إلى أن قيام الشركات عبر الوطنية بمثل هذه التحركات قد يوّد منافع قصيرة الأمد ترتبط بالنمو الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية، غير أن التسرب الكربوني يعرقل الجهود العالمية لخفض الانبعاثات. ومن الصعب تقييم نطاق هذه الأنشطة. لذا يقترح الأونكتاد أنه عوضاً عن التصدي لهذه المسألة عند الحدود الوطنية (أي عن طريق فرض رسوم على المحتوى الكربوني للمنتجات مثلاً) فإن بمقدور الحكومات معالجة مسألة التسرب الكربوني من المصدر، عن طريق العمل بواسطة آليات إدارة الشركات، كتحسين عمليات إعداد التقارير البيئية والرصد.

ويقترح الأونكتاد، في التقرير، "شراكة عالمية للاستثمار المنخفض الكربون" من أجل التوفيق بين تعزيز الاستثمار وتخفيف آثار تغير المناخ. وبإمكان هذا النهج أن يسخر الاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون على نحو يتيح تطبيقها لبلوغ النمو والتنمية المستدامين. وتتألف هذه الشراكة من خمس مبادرات سياساتية هي:

- 1- **وضع سياسات لتعزيز الاستثمار النظيف.** وهو ما ينطوي على وضع أطر سياساتية للبلدان المضيفة تؤدي إلى اجتذاب استثمارات الشركات عبر الوطنية في أنشطة منخفضة الكربون، وتنفيذ برامج تستهدف الاستثمارات المنخفضة الكربون، وحشد الدعم الداخلي والدولي للاستثمارات المنخفضة الكربون.
- 2- **التمكين من نشر التكنولوجيا النظيفة.** وهو ما ينطوي على تبني إطار تمكيني لتشجيع التدفقات التكنولوجية عبر الحدود، وتعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية، وتوطيد قدرات البلدان النامية على استيعاب التكنولوجيا النظيفة، وتشجيع برامج شراكة لابتكار التكنولوجيا ونشرها بين البلدان.
- 3- **تأمين مساهمة اتفاقات الاستثمار الدولية في تخفيف آثار تغير المناخ.** وهو ما يستلزم استحداث أحكام مواتية للبيئة في اتفاقات الاستثمار الدولية المقبلة، والتوصل إلى تفاهم متعدد الأطراف لضمان الاتساق بين اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة والتطورات السياساتية الدولية والقطرية المتعلقة بتغير المناخ.
- 4- **مواءمة معايير إفصاح الشركات عن البيانات المتعلقة بالانبعاثات غازات الدفيئة.** وهو ما ينطوي على إنشاء معيار عالمي واحد للكشف عن بيانات الشركات المتعلقة بالانبعاثات، وتحسين عمليات وأنشطة الشركات الأجنبية ضمن سلاسل القيمة، وتعميم "أفضل الممارسات" في مجال الكشف عن البيانات المتعلقة بالانبعاثات عن طريق الآليات التنظيمية القائمة لإدارة الشركات (كمتطلبات التسجيل في البورصة مثلاً).
- 5- **إنشاء مركز دولي للمساعدة التقنية في مجال خفض الانبعاثات الكربونية.** ويمكن أن يساعد هذا المركز البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ، وذلك بتوفير الدراية اللازمة من الوكالات المتعددة الأطراف وغيرها من المصادر، وتوفير حزمة متكاملة وشاملة من التوصيات، بما فيها التوصيات المتعلقة بسبل الاستفادة من الموارد المالية والتكنولوجية للشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الكربونية.

تقرير الاستثمار العالمي وقاعدة البيانات الخاصة به متاحان على شبكة الإنترنت في العنوان الإلكتروني
<http://www.unctad.org/wir>
و <http://www.unctad.org/fdistatistics>
<http://www.unctad.org/diae>